

Distr.
GENERAL

S/PRST/1997/17
21 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٧٥٥ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أنغولا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"يحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/239) ويعرب مرة أخرى عن قلقه البالغ لأن حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية لم تنشأ بعد، وذلك أساسا لأن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لم يرسل جميع مسؤوليه إلى لواندا وفق ما سبق الاتفاق عليه. ويذكر المجلس يونيتا بالتزاماته وفقا لأحكام بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) والاتفاقات اللاحقة بين الطرفين.

"ويعرب مجلس الأمن عن كامل تأييده للأمين العام في المهمة التي سيقوم بها في أنغولا لتقييم الحالة وإقناع الطرفين بضرورة إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية دون مزيد من الإبطاء. ويطلب المجلس إلى الطرفين، ولا سيما يونيتا، أن يتعاونوا تعاوننا كاملا مع الأمين العام وممثله الخاص، والدول المراقبة، وأن يغتنما فرصة زيارة الأمين العام لإقامة حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية.

"ويظل مجلس الأمن محتفظا بهذه المسألة قيد نظره، وهو يذكر بأنه سيقوم، وفقا للقرار ١٠٩٨ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، بالنظر في اتخاذ تدابير من بينها التدابير المذكورة بالتحديد في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ضد الطرف المسؤول عن عدم التمكّن من تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. وسينظر المجلس أيضا، بعد أن يقدم الأمين العام تقريره المقبل، في دور الأمم المتحدة في أنغولا بعد انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، استنادا إلى التقدم الذي يحرزه الطرفان في الوفاء على النحو الكامل بالتزاماتهما بمقتضى "اتفاقات السلام" (S/22609، المرفق)، وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) فضلا عن التزاماتهما بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة."